الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
بلديـــة البـــطان
******

محضر الدورة العادية الثانية لسنة 2018
للنيابة الخصوصية لبلدية البطان
المنعقدة بتاريخ 04 ماي 2018

****

عملا بمقتضيات القانون الأساسي للبلديات، وبناءً على الاستدعاءات التي تم توجيهها إلى أعضاء النيابة الخصوصية المؤرخة في 25 أفريل 2018 والمتعلقة بدعوتهم لحضور أشغال الدورة العادية الثانية لسنة 2018 لمجلس النيابة الخصوصية، عقدت النيابة الخصوصية لبلدية البطان دورتها العادية الثانية لسنة 2018 يوم الجمعة 04 ماي 2018 انطلاقا من الساعة العاشرة صباحا بمقر البلدية.

وقد حضر أشغال هذه الجلسة أعضاء النيابة الخصوصية السادة:

- **الخمسي الحمروني**: المساعد الأول.
- **نجلاء المديوني**: مستشارة.
- **محرزية الحبيبي:** مستشارة
- **آمال الهمامي:** مستشارة

وغاب دون عذر:

السيد نور الدين السعداوي: مستشار

السيد فوزي عبد السلام: مستشار

وعن الإدارة البلدية حضر السيد:

- **محمد بن جبارة:** الكاتب العام.
- **فوزي الزغلامي:** عن المصلحة المالية

افتتح السيد فتحي بوذراع المعتمد رئيس النيابة الخصوصية الجلسة مرحبا بالحاضرين، ثم أشار إلى أن أعضاء النيابة الخصوصية الحاضرين في هذه الجلسة تتألف منهم الأغلبية القانونية حسب ما يستوجبه القانون الأساسي للبلديات.

ثم تولى عرض جدول أعمال الدورة على أنظار أعضاء النيابة الخصوصية قصد المصادقة عليه والذي تضمن النقاط التالية:

I- المسائل المالية:

1- متابعة سير الاستخلاصات

2 - متابعة تنفيذ الميزانية

II- المصادقة على الحساب المالي لسنة 2017

III- متابعة برنامج الاستثمار لسنة 2018

IV- النظافة والعناية بالبيئة.

V- طلب وضع مقر على ذمة نادي الكرة الحديدية

VI- طلب دعم مالي من قبل الكشافة

VII- تقسيم الفوز

VIII- تصفية ديون البلدية

IX- متابعة استهلاك الطاقة

X- الإطلاع على المناشير

XI- مسائل مختلفة:

1- متابعة مشروع التطهير بالصلاعية

2- مشروع تدعيم شبكة الماء الصالح للشرب

فصادق أعضاء النيابة الخصوصية على مشروع جدول الأعمال المذكور وبذلك إنطلق المجلس في أشغاله، وقد أشار السيد رئيس النيابة الخصوصية إلى أن الجلسة التمهيدية للدورة العادية الثانية كانت انعقدت يوم 31 مارس 2018 وذكر أن هذه آخر جلسة لمجلس النيابة الخصوصية الذي تسلم مهامه يوم 24 أفريل 2017 وسعى إلى تقديم الإضافة للمنطقة، وعبّر عن أمله في مواصلة المجلس البلدي الجديد الذي سينبثق عن انتخابات يوم الأحد المقبل 6 ماي 2018 العمل لما فيه خير المنطقة وخير البلاد ككل.

I- المسائل المالية:

1- متابعة سير الاستخلاصات

عرض السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية على أنظار أعضاء النيابة الخصوصية للإحاطة جدولا يتعلق بأهم المؤشرات الخاصة بسير الإستخلاصات طيلة الأشهر الممتدة من غرة جانفي2018 إلى 30 أفريل 2018 تضمن المعطيات التالية:

البلدية 14017 بلدية البطان

ع	صنف	فصل	فقرة	ف ف	البيان	التقديرات الأولية	التغييرات	التقديرات النهائية	انجاز الأشهر السابقة	انجاز الشهر الحالي	جملة التخفيض	جملة الإنجاز
1	011	01101	00	00	المعلوم على العقارات المبنية	50 000,000		50 000,000	13 754,405			13 754,405
1	011	01102	00	00	المعلوم على الأراضي غير المبنية	15 000,000		15 000,000	1 716,612			1 716,612
1	012	01201	00	00	المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو الم	100 000,000		100 000,000	15 926,377			15 926,377
1	012	01201	02	00	المبالغ المتأتية من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية بعنوان	20 000,000		20 000,000	24 725,000			24 725,000
1	012	01203	00	00	معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات	1 700,000		1 700,000				
1	021	02101	00	00	مداخيل الأسواق اليومية والأسبوعية والظرفية	14 800,000		14 800,000	5 875,000			5 875,000
1	024	02402	00	00	معلوم الإشغال الوقتي للطريق العام	25 000,000		25 000,000	14 978,435			14 978,435
1	024	02404	00	00	معلوم إشغال الطريق العام بمناسبة حضائر البناء	7 000,000		7 000,000	855,000			855,000
1	024	02405	00	00	معلوم عن أشغال تحت الطريق العام	8 000,000		8 000,000	3 677,000			3 677,000
1	024	02406	00	00	معلوم الإشهار	1 000,000		1 000,000				
1	031	03101	00	00	معلوم التعريف بالإمضاء	15 000,000		15 000,000	4 407,750			4 407,750
1	031	03102	00	00	معلوم الإشهاد بمطابقة النسخ للأصل	5 000,000		5 000,000	642,750			642,750
1	031	03103	00	00	معلوم تسليم بطاقات الحالة المدنية	13 000,000		13 000,000	3 070,000			3 070,000
1	031	03199	00	00	معلوم تسليم الشهائد والحجج الأخرى	1 000,000		1 000,000				
1	032	03203	00	00	معلوم رخص الحفلات المنظمة بمناسبة الأفراح العائلية	2 000,000		2 000,000	345,000			345,000
1	032	03206	00	00	معلوم رخص البناء	4 600,000		4 600,000	2 893,400			2 893,400
1	032	03208	00	00	معاليم رخص نصب آلات توزيع الوقود في الطريق العام	5 000,000		5 000,000				
1	032	03209	00	00	معلوم رخص الدفن أو إخراج الجثث	500,000		500,000	25,000			25,000
1	033	03302	00	00	معاليم الإيواء بمستودع الحجز	4 000,000		4 000,000	784,000			784,000
1	033	03303	00	00	المعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي	44 000,000		44 000,000				
1	052	05207	00	00	مداخيل كراء الملاعب والقاعات الرياضية	500,000		500,000				
1	052	05211	00	00	مداخيل كراء التجهيزات والمعدّات	5 000,000		5 000,000	935,000			935,000
1	052	05212	00	00	مداخيل منح التربات بالمقابر	500,000		500,000	427,500			427,500
1	053	05302	00	00	محاصيل بيع الأثاث الذي زال الإنتفاع به	2 000,000		2 000,000				
1	060	06001	00	00	المناب من المال المشترك	416 000,000		416 000,000	202 049,000			202 049,000
1	060	06006	00	00	مداخيل المخالفات لتراتيب حفظ الصحة والشرطة الصحية	2 400,000		2 400,000	160,000			160,000
1	060	06009	00	00	استرجاع مصاريف إصلاح الطرقات والأرصفة	1 000,000		1 000,000				
1	060	06099	00	00	مداخيل مالية إعتيادية أخرى				631,706			631,706
1	060	06099	01	00	مبالغ بعنوان مصاريف إدارة وتصرّف واستخلاص لفائدة الغير	1 000,000		1 000,000				
					مجموع البلدية	765 000,000		765 000,000	297 878,935			297 878,935

ثم تناول أعضاء النيابة الخصوصية بالنقاش سير الاستخلاصات البلدية، فلاحظوا أن نسق الاستخلاصات وإن عرف تحسنا بالنظر إلى الرقم الجملي المسجل وهو ما يربو عن 298 ألف دينار أي ما يعادل تقريبا 38 في المائة من نسبة الاستخلاصات المضمنة بالميزانية، فإن ذلك لا يدلّ عن حقيقة وضع الاستخلاصات باعتبار أن الجانب الأهم منها تمثل في نصيب البلدية من المال المشترك (قرابة 202 ألف دينار) في حين أن بقية الاستخلاصات لم ترتق إلى المستوى المأمول خاصة ما تعلق منها بالأداء على العقارات المبنية وغير المبنية إذ لم تتجاوز نسبة الاستخلاصات المحققة بالعنوان الأول 28 في المائة في حين أنها كانت في حدود 11 في المائة بالنسبة للعنوان الثاني كما ان ما تم تحقيقه بعنوان الأداء على المؤسسات كان دون المأمول بنسبة قاربت 16 في المائة وهي أرقام ضعيفة من شأنها أن تؤثر على حسن سير العمل البلدي الذي يتطلب توفير الموارد اللازمة لمجابهة المصاريف المتزايدة، وقد دعا أعضاء النيابة إلى ضرورة وضع خطة عمل مع السيد القابض البلدي من أجل البحث عن أنجع السبل لتحقيق موارد البلدية.

2 ـ متابعة تنفيذ الميزانية

في خصوص تنفيذ الميزانية دخلا وصرفا فقد أشار السيد رئيس النيابة الخصوصية أن البلدية تولت القيام بعدة استشارات للتزوّد بحاجياتها الضرورية على غرار استشارة متعلقة باقتناء خراطيش قنص الكلاب واستشارة اقتناء المطبوعات المستعملة في الحالة المدنية واستشارة اقتناء اللوازم المكتبية واستشارة زي العمل للأعوان المنتفعين به واستشارة اقتناء قطع غيار والقيام بالاتفاقية اللازمة مع الشركة الوطنية لتوزيع البترول للتزوّد بالوقود وغيرها من الحاجيات موضحا أن المصاريف الفعلية اقتصرت في جلها على خلاص الأجور باعتبار عدم توفر السيولة الكافية في الوقت الراهن، ثم قدم للحاضرين جداول يوضح كيفية تنفيذ الميزانية إلى حد تاريخ جلسة المجلس.

فأشار أعضاء المجلس إلى ضرورة وفاء البلدية بديونها تجاه المزوّدين حتى تحافظ على مصداقيتها تجاه الجميع، فتدخل السيد الكاتب العام وأوضح ان البلدية حريصة على خلاص المزوّدين بمجرد توفر السيولة سواء من الأداءات التي تستخلصها أو من نصيبها من المال المشترك.

II- ختم الحساب المالي لسنة 2017:

أشار السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية إلى أنه تطبيقا لأحكام القانون الأساسي للبلديات وخاصة الفصل 33 منه الذي ينص على أن النظر في الحساب المالي يتم خلال دورة ماي فإن المعروض على أنظار المجلس الحساب المالي للبلدية لسنة 2017 وذكّر بالمناسبة بأحكام الفصل 37 من القانون الأساسي للبلديات التي تنص على وجوب انتخاب رئيس للجلسة ولرئيس البلدية أو النيابة الخصوصية في هذه الصورة وإن لم يعد مباشرا لخطته أن يحضر المناقشات لكن عليه مغادرة الجلسة عند الاقتراع، فتم فتح باب الترشحات لانتخاب رئيس للجلسة فترشح السيد الخمسي الحمروني بمفرده ووقع انتخابه رئيسا للجلسة والذي تولى تقديم الحساب المالي لسنة 2017 وفقا للبيانات التالية:

المقابيض:

الجزء الأول: المداخيل الجبائية الإعتيادية

❋ **الصنف الأول: المعاليم على العقارات والأنشطة**

– المعلوم على العقارات المبنية	**23.681,588**
– المعلوم على العقارات غير المبنية	**11.473,338**
– معاليم أخرى "المعلوم على المؤسسات"	**52.568 ,425**
– المبالغ المتأتية من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	**19.477,000**
– معلوم الإجازة على بيع المشروبات	**760,000**
جملة الصنف الأول	**107.960,351**

❋ **الصنف الثاني: مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي وإستلزام المرافق العمومية فيه**

- مداخيل الأسواق المستلزمة	**10.625,000**
- معلوم الإشغال الوقتي للطريق العام	**22.693,462**
- معلوم إشغال الطريق العام بمناسبة حضائر البناء	**900,000**
- معلوم أشغال تحت الطريق العام	**5.553,000**
- معلوم الإشهار	**229,000**
جملة الصنف الثاني	**40.000,796**

❋ **الصنف الثالث: معاليم الموجبات والرخص الإدارية**

– معلوم التعريف بالإمضاء	**12.784,500**
– معلوم الإشهاد بمطابقة النسخ للأصل	**5.679,250**
– معاليم رخص إشغال الطريق لتعاطي بعض المهن	**6,000**
– معاليم تسليم بطاقات الحالة المدنية	**9.868,000**
– معلوم رخص الحفلات المنظمة بمناسبة الأفراح العائلية	**2.400,000**
– معاليم رخص البناء	**993,600**
– معاليم رخص الدفن أو إخراج الجثث	**61,200**

– معاليم الإيواء لمستودع الحجز	**1.549,000**
– المعلوم الاضافي على سعر التيار الكهربائي	**25.482,000**

جملة الصنف الثالث **55.823,550**

الجزء الثاني: المداخيل غير الجبائية الإعتيادية:

❋ **الصنف الخامس: مداخيل أملاك البلدية الإعتيادية:**

– مداخيل كراء التجهيزات والمعدات	**2.565,000**

جملة الصنف الخامس **2.565,000**

❋ **الصنف السادس: المداخيل المالية الإعتيادية:**

– المناب المتأتي من المال المشترك	**404.098,000**
– مداخيل المخالفات لتراتيب حفظ الصحة	**1.580,000**
– مداخيل إعتيادية أخرى	**876,871**

جملة الصنف السادس **406.074,871**

جملة الموارد المحققة:

التبويب	المبلغ
جملة الصنف الأول	107.960,351
جملة الصنف الثاني	40.000,796
جملة الصنف الثالث	55.823,550
جملة الصنف الخامس	2.565,000
جملة الصنف السادس	406.074,871
المجموع	**612.424,568**

العنوان الثاني: موارد العنوان الثاني

الجزء الثالث: الموارد المخصصة للبلدية

نقل فواضل:	105.761,909
موارد السنة	309.845,046
المبالغ المتأتية من الفوائض غير المستعملة من العنوان الأول للسنة الأخيرة	39.219,223
الفوائض غير المستعملة من العنوان الأول للسنة السابقة للسنة الأخيرة والمؤمنة خارج الميزان	1.229,239

مجموع موارد ميزانية البلدية: **456.055,417**

بيان المصاريف:

تأجير الأعوان القارين:

الفصل	بيان المصاريف	المبلغ
01.101	تأجير الأعوان القارين	**334.048,612**
01.102	تأجير الأعوان الغير القارين	**9.611,496**

جملة الفصلين 101 و 102	**344.379,658**

جملة القسم الأول

344.379,658

القسم الثاني: وسائل المصالح نفقات تسيير المصالح العمومية المحلية

الفصل	بيان المصاريف	المبلغ
02.201	نفقات تسيير المصالح العمومية المحلية	**148.562,301**
02.202	مصاريف إستغلال وصيانة التجهيزات العمومية	**17.023,323**
	جملة الفصلين 201 و202	**165.585,624**

جملة القسم الثاني

165.585,624

الفصل	بيان المصاريف	المبلغ
03.302	تدخلات في الميدان الإجتماعي	**3.432,000**
03.303	تدخلات في ميدان التعليم والتكوين	**1.384,587**
03.305	التدخلات في ميادين الثقافة والشباب والطفولة	**7.800,000**
03.306	تدخلات في الميدان الاقتصادي	**11.000,000**
	جملة الفصل القسم الثالث	**23.616,587**

جملة القسم الثالث "التدخل العمومي"

23.616,587

خلاصة مصاريف العنوان الأول:

القسم الأول	التأجير العمومي	344.379,658
القسم الثاني	وسائل المصالح	165.585,624
القسم الثالث	التدخل العمومي	23.616,587
القسم الرابع	نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة	-
القسم الخامس	فوائد الدين	643,694
	المجموع	**534.225,563**

مصاريف العنوان الثاني:

جملة القسم السادس الاستثمارات المباشرة: **173.268,081**

جملة القسم العاشر تسديد أصل الدين: **4.528,360**

جملة نفقات العنوان الثاني: **177.796,441**

مجموع نفقات الميزانية: 712.022,004

فواضل العنوان الأول :

73.670,645
فواضل العنوان الثاني والتي تنقل: 282.787,336

وبعد النقاش والتداول تم طرح الحساب المالي على الاقتراع فغادر السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية قاعة الجلسة تطبيقا لأحكام الفصل 37 من القانون الأساسي للبلديات، وتمت المصادقة بالإجماع على ختم الحساب المالي لسنة 2017 كما هو مبيّن أعلاه.

III- متابعة برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2018:

أفاد السيد رئيس النيابة الخصوصية أن برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2018 والذي يتضمن مشروعا وحيدا حسب ما تم التوافق في شأنه بين الأهالي ومكونات المجتمع المدني والبلدية والمتمثل في بناء مقر للبلدية بكلفة في حدود 729 ألف دينار لا يزال في طور تحيين الدراسة الفنية إذ فتحت البلدية استشارة أمام مكاتب الدراسات المختصة لاختيار مكتب دراسات يتولى إعداد دراسة الهيكلة وشبكة الطرقات ومكتب دراسة لإعداد دراسة مختلف الشبكات ومكتب دراسة لإعداد الدراسة المتعلقة بالكهرباء وذلك بعد أن تم فسخ العقد الرابط بين البلدية ومكتب الدراسات med consulting الذي تولى القيام بالجزء الأول من الدراسة بناء على تعيينه من قبل لجنة البناءات المدنية التابعة للإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بمنوبة، ويأتي فسخ العقد بعد أن استحال الاتصال بهذا المكتب الذي علمت البلدية أنه أغلق نهائيا من قبل صاحبه السيد فيصل بن حسين، وأشار إلى أن لجنة الشراءات تولت فتح العروض التي تقدم بها أصحاب مكاتب الدراسات وسيتم إتمام الإجراءات مع الفائزين بالاستشارة . مضيفا أن إشكال عدم تسوية الوضعية العقارية للمقسم الذي سيتم بناء قصر البلدية عليه لا يزال قائما إذ لم تتولّ مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية إلى حد الآن تمكين البلدية من عقد شرائها رغم دفع القسط الأول من الثمن، وأكد أن البلدية في اتصال مع مصالح الوزارة لتجاوز هذا الإشكال ناهيك أن مصالح صندوق القروض ربطت الموافقة على تمكين البلدية من المساعدة المالية بموافاتها بشهادة ملكيتها للعقار.

فصادق الحاضرون على قرار فسخ العقد مع مكتب الدراسات med consulting خاصة بعد أن تم إطلاعهم على الإجراءات القانونية التي اعتمدتها البلدية في الغرض منها مراسلة المكتب المذكور بواسطة رسالة مضمونة الوصول دون نتيجة وأيدوا توجه تكليف

مكتب أو مكاتب دراسات أخرى حتى وإن كلف ذلك البلدية نفقات إضافية، كما أجمع أعضاء المجلس على ضرورة فتح قنوات اتصال مع مختلف السلطة الجهوية والمركزية من أجل تجاوز هذا الإشكال الذي من شأنه تعطيل إنجاز مبنى مقر البلدية والحال أن المبنى الحالي متهالك وآيل للسقوط وبات يشكل خطرا على حياة أعوان البلدية والمتعاملين معها.

IV- النظافة والعناية بالبيئة:

أكد السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية أن البلدية تقوم بالمطلوب منها في إطار اهتمامها بمحيط عيش المتساكنين رغم بعض نقاط الضعف البسيطة والتي يعمل الأعوان على تجاوزها رغم نقص الأعوان، مضيفا أن البلدية أعدت برنامجا تم الشروع في تنفيذه استعدادا لشهر رمضان الكريم ولفصل الصيف، فتم التدخل في المقبرة لإزالة الأعشاب الطفيلية والقيام بحملة نظافة في برج التومي في انتظار حملات أخرى في العروسية والمهرين ومدينة البطان بمختلف أحيائها، وعبّر عن أمله في معاضدة المتساكنين لمجهودات البلدية في هذا الإطار باعتبار أن عدم تكاتف جهود البلدية مع المتساكنين يجعل ما يتم القيام به من قبل البلدية منقوصا. وأضاف السيد رئيس النيابة الخصوصية أن البلدية تولي اهتماما كبيرا بالبيئة وبالمحيط نظرا لأن لهما ارتباطا وثيقا بصحة وظروف عيش المواطن، وقد تدخل السيد الكاتب العام في هذا الشأن ليشير أن البلدية حريصة على القيام بالمطلوب منها رغم النقص الكبير في الأعوان والذي أربك أحيانا سير العمل الميداني مضيفا أنه في إطار الاستعداد لشهر رمضان سيتم تزيين مداخل ووسط المدينة بالأضواء اللامعة وتركيز مجسمات من شأنها أن تعطي رونقا نأمل أن ينال إعجاب المتساكنين.

V- وضع مقر على ذمة نادي الكرة الحديدية بالبطان:

عرض السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية على أعضاء المجلس الحاضرين مراسلة توصلت بها من قبل هيئة نادي الكرة الحديدية بالبطان ترغب فيها في تمكينها من الغرفة المتواجدة قرب حجرات الملابس القديمة بالملعب البلدي ووضعها على ذمتها لتستغلها مقرا للفريق يتيح لها عقد اجتماعاتها واستقبال ضيوفها ناهيك أن امكانياتها لا تسمح لها بكراء مقر.
وبعد التداول في الموضوع وحيث تبيّن لأعضاء المجلس أن هذا المكتب مهمل وغير مستغل بعد أن كان مكانا لبيت حارس الملعب البلدي وأنه في إطار تشجيع النشاط الرياضي وتوفير

الأرضية المناسبة للجمعيات الرياضية للقيام بأنشطتها في أفضل الظروف إلى جانب تعهد هيئة نادي الكرة الحديدية بتهيئته على حسابها والمحافظة عليه وافق أعضاء المجلس بالإجماع على منح الهيئة المديرة لنادي الكرة الحديدية بالبطان حق استغلال المكتب المتواجد قبالة حجرات الملابس القديمة والملاصق لشباك بيع التذاكر كمقر للفريق على أن يبقى للبلدية حق استرجاعه متى رغبت في ذلك.

VI- حول طلب دعم مالي:

تناول المجلس طلب فوج الكشافة بالبطان الراغب في تمكينه من دعم مالي يساعده في القيام بأنشطته، وبعد النقاش والتداول في الموضوع عبّر أعضاء المجلس عن تفاعلهم إيجابيا مع طلب فوج الكشافة من حيث المبدإ غير أن ذلك يجب أن يكون متوافقا معه الإجراءات الترتيبية المعمول بها ناهيك انه لم يتم إدراج اعتمادات بهذا العنوان في ميزانية البلدية لسنة 2018، مع التوافق على ضرورة توفير الاعتمادات اللازمة وحسب ما يقره المجلس البلدي القادم من مساعدة لفوج الكشافة على حساب ميزانية سنة 2019 أو القيام بتحويل اعتمادات إن رأى المجلس الجديد ضرورة لمنح الكشافة مساعدة مالية على حساب ميزانية سنة 2018.

VII- تقسيم الفوز:

تناول الحاضرون الإشكال الذي لا يزال متواصلا بالنسبة للأشخاص الذي تعمدوا الشروع بالبناء دون رخصة في مقاسمهم المتواجدة بتقسيم الفوز، وقد أشار السيد رئيس النيابة الخصوصية أن الأشخاص الذين تم رفع مخالفاتهم من قبل الشرطة البلدية تولوا تقديم مطالب رخص بناء تامة الموجب لإنجاز بناءاتهم بمقاسمهم وتمت إحالتها على اللجنة الجهوية لرخص البناء بالإدارة الجهوية للتجهيز بمنوبة للنظر فيها، موضحا أن البلدية ترغب في إطار السلم الاجتماعي عدم التوجه مباشرة إلى اتخاذ قرارات الهدم وتنفيذها باعتبار أن المعنيين بالأمر بنوا على مقاسمهم الفردية الشخصية ولم يتجاوزا إلى الملك العمومي أو إلى ملك الغير، مضيفا انه تمت مكاتبة سلطة الإشراف في هذا الغرض بمكتوب جاء فيه بالخصوص: "أتشرف بإعلامكم أن حيثيات ملف تقسيم الفوز بالبطان تمت إثارتها مع السيد الوالي من قبل أصحاب المقاسم في زيارته للمنطقة يوم غرة نوفمبر 2017 حيث اشتكى المعنيون بالأمر من منعهم من البناء بمقاسمهم من قبل البلدية باعتبار عدم إنهاء المقسّم لأشغال التقسيم.

هذا والجدير بالإعلام أن المعنيين شرعوا إثر ذلك في البناء بمقاسمهم التي يمتلكون شهائد ملكية لها دون الحصول على ترخيص في الغرض من البلدية التي إرتأت عدم التصعيد مع أصحاب المقاسم للأسباب التالية:

1- المحافظة على السلم الاجتماعي بالمنطقة ناهيك أن الأمر تزامن مع الأحداث التي شهدتها البلاد في بداية سنة 2018.

2- أن المعنيين بالأمر ينجزون أشغال البناء بمقاسمهم التي يمتلكون شهائد ملكية لها.

3- أن سلطة الإشراف على علم بحيثيات الموضوع منذ بدايته ورغبت في إيجاد حل للأهالي الذين اقتنوا مقاسمهم منذ سنوات عدة لكن تمّ منعهم من البناء عليها مما أثقل كاهلهم بمعينات الكراء باعتبار أن أغلبهم يقطن محلات على وجه التسويغ.

4- إن البلدية فضلت إرجاء إمضاء قرارات هدم تم إعدادها من قبل الشرطة البلدية ليقينها بكونها ليست الحل الأنسب لمعالجة هذه الإشكالية.

هذا مع الإشارة وأن البلدية كانت تقدمت بشكاية جزائية سنة 2014 ضد صاحب التقسيم الذي تعمّد التفويت في المقاسم قبل حصوله على المصادقة النهائية على التقسيم، كما أن مجلس النيابة الخصوصية للبلدية تطرق للموضوع في دورته العادية الأولى لسنة 2018 واتفق أعضاؤه - في إطار البحث عن حل ودّي - على ضرورة دعوة المعنيين بالأمر إلى تقديم ملفات بناء في الغرض لعرضها على اللجنة الجهوية المختصة للنظر فيها، وبالفعل فقد تقدم أصحاب المقاسم بملفات في الغرض فتمت إحالتها إلى الإدارة الجهوية للتجهيز بمنوبة لعرضها على اللجنة الجهوية لرخص البناء."

وبعد النقاش والتداول في الموضوع أكد أعضا المجلس على ضرورة متابعة الموضوع سواء بتمكين المعنيين بالأمر من رخص بناء في صورة الموافقة على مطالبهم من قبل الإدارة الجهوية للتجهيز أو اتخاذ الإجراءات اللازمة في الغرض بعد التنسيق وإعلام سلطة الإشراف نظرا لما للموضوع من انعكاس على السلم الإجتماعي بالمنطقة.

VIII- تصفية ديون البلدية:

أشار السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية أنه في إطار الإعفاء الجزئي للبلدية من ديونها عن سنوات 2016 وما قبلها وتبعا للجلسات المتعدّدة التي تم القيام بها مع الدائنين بحضور سلطة الإشراف تم ضبط الديون المتخلدة بذمة البلدية لفائدة كل من الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ 142.873,611 دينارا والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بمبلغ 1.913,000 دينارا واتصالات تونس بمبلغ 9.660,193 دينارا والمركز الوطني للإعلامية بمبلغ 2.506 دينارا ودار الصباح بمبلغ 3.213,848 دينارا والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بمبلغ 31.958,802 دينارا وتم إبرام اتفاقيات إعتراف بدين بين البلدية وكل من هذه المؤسسات في انتظار إحالتها على مصالح وزارة الشؤون المحلية والبيئة وتصفية جانب هام من هذه الديون.

فصادق أعضاء المجلس على الاتفاقيات المبرمة وعبّروا عن ارتياحهم لهذه الخطوة المهمة التي ستمكن البلدية من استعادة جانب من توازناتها المالية مع التأكيد على ضرورة الحرص على عدم إثقالها بديون جديدة من خلال العمل على خلاص مستحقات جميع الأطراف في الإبان.

IX- متابعة استهلاك الطاقة

قدمت الإدارة البلدية للسادة أعضاء المجلس كشفا في استهلاك الطاقة خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2018 فيما يتعلق بالمحروقات والتيار الكهربائي، مع التأكيد على أن ارتفاع استهلاك المحروقات يعود إلى التوسعة التي عرفتها البلدية في حدودها الترابية بما جعلها تتدخل في ميدان النظافة والعناية بالبيئة في مختلف عمادات المنطقة ونتج عن ذلك استهلاك إضافي للمحروقات.

ولئن عبّر السادة أعضاء النيابة الخصوصية عن ارتياحهم لمستوى التحكم في النفقات بهذا العنوان فإنهم دعوا إلى مزيد ترشيد استهلاك الطاقة خاصة بالنسبة للتنوير الكهربائي للمكاتب من خلال الحرص على إطفاء الأجهزة الكهربائية والفوانيس عند مغادرة المكاتب.

X- الإطلاع على المناشير

أحال السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية على الحاضرين نسخا من المناشير الواردة على البلدية فيما بين الدورتين وهي تتعلق أساسا بـ:

- منشور السيد رئيس الحكومة عدد27 بتاريخ 05 أكتوبر 2017 حول التزام الإدارة بواجب الحياد بمناسبة الانتخابات البلدية ورد ضمن جدول إرسال ولاية منوبة عدد3677 بتاريخ 30-03-2018.
- منشور رئاسة الحكومة عدد2018/11 بتاريخ 27-03-2018 حول تطبيق الأحكام المتعلقة بالمغادرة الاختيارية للأعوان العموميين.

XI- مسائل مختلفة:

1- متابعة مشروع التطهير بالصلاعية:

أفاد السيد رئيس النيابة الخصوصية الحاضرين بأن أشغال تطهير حي الصلاعية لا تزال متعطلة نتيجة الإشكال العقاري الذي أثاره المدعو الحسين بن نجمة إذ تبين أن العقار الذي سيتم بناء محطة الضخ عليه على ملكه، وأضاف أن الإشكال سببه المعلومة غير الصحيحة التي أفادت بها مصالح وزارة أملاك الدولة التي أشارت إلى أن العقار على ملك الدولة.

وفي تدخلاتهم أجمع أعضاء المجلس على ضرورة مزيد التنسيق مع السلطة الجهوية ومع ديوان التطهير لتجاوز هذا الإشكال بما يسمح بإتمام الأشغال في أسرع الآجال.

2- تعصير شبكة الماء الصالح للشرب:

أفاد السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية أن مصالح الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه كانت أفادت البلدية بالقيام بأشغال لتعصير وتقوية شبكة الماء الصالح للشرب، وأضاف أن الإشكال الذي يثار في هذا الشأن يتمثل في الأشغال الكبيرة التي سيتم القيام بها تحت الطريق وهو ما يعني فتح المعبد والرصيف في أمكان عديدة ولمسافات طويلة تشمل شارع الثورة وشارع الهادي نويرة (في اتجاه حي بن غنية) وبعض الأنهج الداخلية في حي بريك والمدينة العربي مرورا بجانب المستودع البلدي الجديد، وأشار إلى أن هذه الأشغال سترهق دون شك المواطن وستؤثر على البنية التحتية، ثم فسح المجال لأعضاء المجلس لإبداء آرائهم حول الموضوع فكان الإجماع حاصلا حول نقطتين: أولاهما دعمهم لتعصير وتقوية شبكة المياه الصالحة للشرب وثانيهما ضرورة تجنب الإضرار بالبنية التحتية أو على الأقل الحد من الأضرار بأقصى قدر ممكن.

وقبل رفع الجلسة جدد السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية شكره للجميع على حضورها وعلى تفاعلهم وعلى الساعة منتصف النهار رُفعت الجلسة.

رئيس النيابة الخصوصية
المعتمد

فتحي بوذراع